تحليل العلاقة بين هيكل السوق وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د.بوعقل مصطفى[1] & أ.د.بن سعيد محمد[2]

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هيكل السوق وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تم الاعتماد على استبانة شملت 89 مؤسسة تنشط على مستوى ستة ولايات، كما تم معالجة البيانات من خلال برنامج SPSS v.24.

وخلصت الدراسة إلى أن تعقد هيكل وخصائص السوق الجزائري يرجع لاعتبارات تتعلق بصعوبة قياس تأثير العوامل المشوهة لاستقرار السوق وتوجهاته العامة، فضلا عن ضعف دلالة المؤشرات التي يمكن من خلالها بلورة رؤية موضوعية حول نموذجية بنية السوق، وعلى الرغم من كون القراءة المقدمة في هيكل السوق الجزائري تعتبر محدودة إلى درجة ما إلا أنها ساهمت بشكل واضح في تفسير ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى تباين مركباته الأساسية.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، السوق النقدي، السوق المالي، سوق السلع والخدمات، التنافسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

This study aims to analyze the relationship between the structure of the market and the competitiveness of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Algeria. Using a survey including 89 SMEs from six states, and the data collected were processed through SPSS v.24.

The study concluded that the complexity of the structure and characteristics of the Algerian market is due to the difficulty of measuring the effect of distorted factors on the stability of the market and its general trends, as well as the weakness of indicators that allow the crystallization of objective vision about the typical market structure. Although the reading presented in the Algerian market structure is somewhat limited, it has clearly contributed in explaining the weakness of SMEs' competitiveness according to the variability of its basic components.

Keywords: Labor Market, Money Market, Financial Market, Goods & Services Market, Competitiveness, SMEs.

Résumé:

Cet étude vise à analyser la relation entre la structure du marché et la compétitivité des Petites et Moyennes Entreprises (PME) en Algérie, en utilisant un questionnaire incluant 89 PME activent au niveau de six wilayas, et les données collectées sont traitées par SPSS v.24.

[1]– أستاذ مساعد، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، Dr.bouakel@gmail.com.

[2]– أستاذ التعليم العالي، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، Benssaide@yahoo.fr.

L'étude a conclu que la complexité de la structure et les caractéristiques du marché algérien est due à la difficulté de mesurer l'effet des facteurs de distorsion sur la stabilité du marché et ses tendances générales, ainsi qu'à la faiblesse des indicateurs permettant de cristalliser une vision objective concernant l'optimisation de la structure du marché. Bien que la lecture présentée dans la structure du marché algérien soit quelque peu limitée, elle a clairement contribué à l'interprétation de la faiblesse de la compétitivité des PME selon la variabilité de ses composants de base.

Mots-clés:
Marché Du Travail, Marché Monétaire, Marché Financier, Marché Des Biens Et Services, Compétitivité, Petites Et Moyennes Entreprises.
(JEL) Classification: D49, J41, L11.

مقدمة:

ركزت الأبحاث الحديثة خصوصا بعد مطلع سنوات الثمانيات على تحليل دينامية التنافسية، وأقرت بعض الدراسات أن تأثر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بحركية مركبات السوق يكون وفقا لمستويات متباينة، وذلك تبعا لمدى توازنه، ودرجة التكامل بين فروعه.

إن تحليل تأثير ظروف السوق على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومقدرتها على تطوير نماذج أعمال جديدة أصبح يطرح عدة مفارقات، وذلك لاعتبارات تتعلق بصعوبة التحديد الدقيق للمتغيرات التي تؤثر على هيكل السوق، وتلك التي تخص السلوك، لا سيما العوامل التي يتم على أساسها تفسير تنافسية المؤسسة وأداءها. وتزداد دراسة الأسواق أهمية نظرا لكونها النطاق الذي يجمع بين مختلف المتغيرات كالأسعار، الجودة والأرباح، كما تعتبر الإطار الأكثر دلالة وجاهزية لتقييم تنافسية أغلب الوحدات الاقتصادية. إن الأسواق المربحة التي تحقق عوائد عالية تعمل على اجتذاب العديد من المؤسسات الجديدة، مما يؤدي إلى انخفاض الربحية وتهديد بفقدان الحصص السوقية، ويتمثل أحد مفاتيح نجاح المؤسسات في قدرتها على فهم إجراءات المنافسين، طبيعتهم وعددهم ومدى الفروق بينهم واستراتيجياتهم. تعتبر هذه المعرفة ضرورية ويمكن تحقيقها من خلال استخدام مؤشرين هما حجم المنظمة والحصة السوقية، أو إيرادات المبيعات والقيمة السوقية.

في وقتنا الحالي ومع زيادة التكتلات الإقليمية وظهور العولمة كمظهر من مظاهر الاقتصاد العالمي الجديد، وكشكل من أشكال النظام الرأسمالي الأكثر تطورا، فقد أصبح هيكل السوق والخصائص التي يتمتع بها من أهم العوامل التي تشكل تحديا حقيقيا للمؤسسات الصغيرة المتوسطة إذ وجب عليها أن تواجه وأن تأخذ بعين الاعتبار تحليل مختلف المداخل التي تزيد من تنافسيتها وتضاعف فرص بقائها في ظل ديناميكية المتغيرات السوقية.

إشكالية الدراسة:

ترتكز المعرفة المرتبطة بهيكل السوق في الجزائر على مصادر متعددة للمعلومات، والتي تعطي فرصة لبلورة إطار شامل ودقيق عن إمكانية تفسير مستويات القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى طبيعة وخصائص السوق الذي تنشط فيه، وبناء على النتائج المتحصل عليها في السنوات الأخيرة. تبقى هذه المعطيات رغم بعض الضعف المسجل فيها، فرصة مهمة لإدراك التوجهات المستقبلية للسوق الجزائرية وتحليل حركية المتغيرات المحددة لتنافسية هذا النمط من المؤسسات. وأمام هذه المتغيرات تنبثق معالم الإشكالية المصاغة في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن لهيكل السوق أن يؤثر في القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** تتحدد تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تبعا لطبيعة السوق الذي تنشط فيه ودرجة توازنه.
- **الفرضية الثانية:** يمكن تفسير مستوى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر استنادا إلى تحليل العلاقة بين مركبات السوق الذي تنشط فيه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- استعراض تركيبة وخصائص السوق الجزائري؛
- الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- تحليل تأثير هيكل السوق في تباين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إجراء دراسة إحصائية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة:

أكدت العديد من الأبحاث أن هيكل السوق هو من أكثر الأطر المؤثرة في القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في ظل تسارع تحولات البيئة الاقتصادية المعاصرة، كما أنه وعلى أساس درجة تكامل مركباته واستقرار بنيته يتم تصويب السياسات التي تسمح بتحديد أنجع البدائل لدعم وتعزيز قدرة هذا النمط من المؤسسات على المزاحمة وتوسيع فرصه السوقية.

منهج الدراسة:

للإلمام بالموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي في طرح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى المنهج التحليلي الذي استخدم في إطار تحليل هيكل وخصائص السوق الجزائري. كما تم اللجوء إلى منهج دراسة حالة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط على مستوى ستة ولايات قصد الإلمام بالجانب التطبيقي وترجمة النتائج المستخلصة باستخدام برنامج SPSS v.24.

خطة الدراسة:

بغرض تحديد أبعاد الموضوع بدقة، فقد تناولت الدراسة في محورها الأول الإطار المفاهيمي للمتغيرات الأساسية للدراسة، في حين تم التعريج في المحور الثاني عن تحليل هيكل وخصائص السوق الجزائري، أما المحور الأخير فاشتمل على دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة:

تمحورت دراسة **فرحات غول (2006)**[1] حول تحليل مؤشرات تنافسية المؤسسات الجزائرية في ظل العولمة الاقتصادية، وقد توصل إلى أن السوق الجزائري يزداد اضطرابا بفعل تحرير عوامل الانتاج وانتقال آثار المنافسة الأجنبية، أما دراسة **لزهر العابد (2013)**[2]، والتي تناولت إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وأشار الباحث في سياق دراسته إلى أن ضعف هذه الأخيرة يرجع إلى تعقد بيئتها الخارجية والتأثير القوي لتركيبة الأسواق المحلية، في حين توصل الباحث **خربوطلي (2014)**[3] من خلال محاولته لتحليل هيكل السوق السوري إلى أن لتدخل الحكومة دور فعال في دعم القدرة التنافسية عن طريق القنوات التنظيمية والتشريعية المساهمة في تشجيع قطاع الأعمال، وتشجيع تنافسية المؤسسات وضمان شفافية السياسات المالية

[1] فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

[2] لزهر العابد، "إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013.

[3] عامر محمد وجيه خربوطلي، العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014.

والتجارية والعمل على ترقية القطاع المصرفي ومرونة نظام التمويل. من جهة أخرى فقد توصلت الدراسة التي أجرتها **الأمم المتحدة** (2009)[1] إلى أن دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط إلى حد بعيد بتنفيذ عدد من التحسينات المركزة على البيئات التمكينية التجارية، وبوجه خاص على أنظمة اللوجستيات، كما أشارت إلى أن العولمة تتيح لهذا النمط من المؤسسات الاستفادة من اندماج أسواق السلع والخدمات وتداخل عوامله وإمكانية الوصول إلى رؤوس الأموال. وفي نفس الصدد أقرت دراسة **Singhوآخرون** (2010)[2] أن تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتأثر بدرجة الالتزام بمعايير الجودة العالمية، التنسيق بين السياسات المالية والجبائية، وتقديم تحفيزات للتصدير، والجاهزية لتقديم خطط إنتاجية وتسويقية مبتكرة، وتوفير وتنويع مصادر التمويل. وذكر الباحث **Andrea** (2010)[3] أن القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف باختلاف نطاق السوق وأبعاد التنافس (الجودة، الأسعار ..)، كما يمكن للمؤسسة تحقيق تنافسية عالية في التوظيف، إشباع السوق والتصدير، البحث والتطوير وزيادة رأس المال من خلال تحليل عوامل البيئة بما في ذلك الأسواق. وقام الباحث **Ocloo وآخرون (2014)**[4] بإبراز أهم العوامل المؤثرة في ديناميكية نشاط الأسواق وصولا في الأخير إلى أن مدى اغتنام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفرص وقدرتها على التكيف مع المستجدات البيئية المعاصرة، يتوقف بالدرجة الأولى على اختيارها الاستراتيجية الأنسب التي تخلق قدرة أكبر على النفاذ للأسواق والصمود أمام المنتجات الأجنبية، إضافة إلى ملاءمة الأنظمة والتشريعات الحكومية وتوافر نظام المعلومات يسمح بمسح شامل لأوضاع السوق وعرض البيانات المتعلقة بنشاطها المالي والتجاري، وكذا إدراك توجهات سوق العمل ودرجة تقدم الكفاءات والمهارات. وأقرت دراسة **Daniel Sorin**

---

[1] Globalization of Production and the Competitiveness of Small and Medium-sized Enterprises in Asia and the Pacific:Trends and Prospects, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, United Nations, New York, 2009.

[2] Rajesh K. Singh, Suresh K. Garg, S.G. Deshmukh, The competitiveness of SMEs in a globalized economy: Observations from China and India, Management Research Review, Vol. 33 No. 1, 2010.

[3] Andrea Némethné Gal, Competitiveness of Small and Medium Sized Enterprises: a Possible Analytical Framework, HEJ-ECO, January 15, 2010.

[4] Chosniel Elikem Ocloo, Selorm Akaba, David Kwaku Worwui-Brown, Globalization and Competitiveness: Challenges of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Accra-Ghana, International Journal of Business and Social Science, Vol. 5 No. 4 [Special Issue – March 2014].

وآخرون (2014)[1] بضرورة تنصيب هياكل تسهر على توفير المعلومات الدورية عن تطور عناصر السوق، فضلا عن أن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبط بمدى توفير مناخ أكثر ديناميكية ورقابة على نشاط مختلف الشرائح المشاركة. كما أشارت دراسة **Sibel Ahmedova (2015)**[2] إلى أن ضعف تنافسية هذا النمط من المؤسسات يتعلق بنقص مصادر التمويل وسياسة التواصل بين المؤسسات العلمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المندرج في إطار تكوين الكفاءات لتطوير سوق العمل. وكان تقرير **التنافسية الكونية (2016)**[3] أشار إلى أن ضعف التنافسية في الجزائر يرجع إلى ضعف مقومات الترابط بين السوق النقدي والمالي، سوق العمل وسوق السلع والخدمات، على الرغم من الإمكانات التي تتوفر عليها كاتساع رقعة النشاطات، وحجم الطاقة البشرية والمالية وغيرها.

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة

1. مفهوم القدرة التنافسية:

يرى الاقتصادي "Porter" 1990 أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على جذب ودعم النشاطات التي تحقق التفوق والتميز على الآخرين.[4] ويعتبر الاقتصادي "Vilev" 2007 أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على توفير تجديدات وتحسينات مستمرة تعمل على خلق وتدعيم ميزة تنافسية مستدامة بناء على التفوق في الأداء الاقتصادي.[5] في حين يعرفها الاقتصادي "Li" 2011، بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق العائدات، الحصة السوقية .. فضلا عن ضمان التنمية والاستمرارية على المدى البعيد.[6]

[1] Daniel Sorin Manole, Elena Nisipeanu, Răzvan Decuseară, Study on the competitiveness of Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) in Vâlcea County, Theoretical and Applied Economics Volume XXI, No.4(593), 2014.
[2] Sibel Ahmedova, Factors for Increasing the Competitiveness of Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs) In Bulgaria, Procedia - Social and Behavioral Sciences, (195) 2015.
[3] Klaus Schwab, Global Competitiveness Report 2015-2016, World Economic Forum, Switzerland.
[4] Chosniel Elikem Ocloo, et al, op. cit., P 290.
[5] Sibel Ahmedova, op. cit., P 1105.
[6] Ramadhilla Maghfira Utami, Donald Crestofel Lantu, Development Competitiveness Model for Small-Medium Enterprises among the Creative Industry in Bandung, Procedia - Social and Behavioral Sciences (115) 2014, P 309.

2. مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

يعرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها "كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية"[1].

الجدول رقم (1): معايير تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
المؤسسات المصغرة	1 - 9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	10 - 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	50 - 250	400 مليون – 4 مليار دج	200 مليون – 1 مليار دج

المصدر: قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 2017/02، ص6.

3. تحليل هيكل السوق:

1.3. مفهوم السوق: هو الحيز الذي يلتقي فيه عارضو عوامل الانتاج المختلفة وكذا المنتوج من جهة مع طالبي مختلف العوامل والمنتجات من جهة أخرى، كما يعرف السوق على أنه الإطار الذي يسمح بتبادل المنتجات (سلع، خدمات ومعلومات)، وإجراء علاقات تعاقدية المترتبة عن عمليات العرض والطلب، إضافة إلى تفعيل نماذج مختلفة من الأعمال وخلق قنوات لتسهيل التدفقات النقدية.[2]

2.3. مفهوم هيكل السوق: من وجهة نظر مدراس الإقتصاد يعني هيكل السوق في مفهومه الواسع عمومية التحليل في مسألة إلتقاء العرض بالطلب، أما مدارس الإدارة فترى أن هيكل السوق يبنى على مبدأ العنصر المستهدف (المنتج أو المستهلك) قصد تحديد الاستراتيجية التي تضمن للمؤسسة أحسن تموقع، في حين تعتبره مدارس التسويق على أنه المجال الذي يسمح بإدراك تشكيلة المنتجات المركبة للسوق ورصد سلوكيات العملاء والمنافسين.[3]

---

[1] Loi n°17-02 du 10 Janvier 2017 portant la loi d'orientation sur la promotion des petites et moyennes entreprises (PME), Journal Officiel Algérien, n°02/2017, P06.

[2] Cristina Caffarra & Oliver Latham, Market Definition in the Digital Age, “Pros And Cons Of Market Definition” Annual Konkurrensverket Conference, Stockholm, 3 November 2017, P4.

[3] Philippe Aurier, Analyse de la structure des marchés et étude du concept de concurrence entre les marques : une application sur données de panel, Thèse de Doctorat, Ecoles des Hautes d'Etudes Commerciales, Jouy-En-Josas, France, 1990, P75.

كما يعرف على أنه استكشاف يهدف إلى تحليل وقياس وفهم الأداء الفعلي للقوى العاملة في سياق السوق (العملاء، المستهدفون والمنافسين).[1]

كما يقصد أيضا بتحليل هيكل السوق العملية التي تسمح بـــ:[2]

- تحليل حركية المتغيرات التي تمكن من مقارنة الكيانات ببعضها البعض في مجال النشاط وتحديد فرص الأعمال.
- تحديد قطاعات من السكان أو الشركات المتطورة بما فيه الكفاية لتطوير قاعدة عملاء متسقة، وتحليل احتياجاتهم وسلوكياتهم، وتقدير إمكانات السوق لمختلف القطاعات المحددة.
- تحليل المنافسة لأغراض التسويق والإمداد والإنتاج والدعم تسمح بتحديد استراتيجيات التقليد أو التمايز.

ثانيا: تحليل هيكل وخصائص السوق الجزائري

1. سوق السلع و الخدمات:

1.1. إشكالية دعم الأسعار: بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية برسم الدعم المقدم في الجزائر 9% من الناتج المحلي الخام في 2012 مقابل 10.2% في 2010، منها 2.48 مليار دولار دعم للمواد الاستهلاكية (الحليب والسكر والحبوب والزيت)، و831 مليون دولار لدعم الكهرباء والماء، من إجمالي 19.84 مليار دولار، غير أن تفعيل هذه العملية لم يسجل أثرا إيجابيا كونها لا لا تستجيب لمتطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي، في حين اعتبر خبراء أن سياسة الدعم تدخل في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبية خصوص ما تعلق بالمواد الطاقوية.[3]

[1] Nathalie Carre, L'étude De Votre Marché : vos clients et vos concurrents, CCI Entreprendre, Février 2015, P1.

[2] La Définition du Marché, SAJE Montréal, 2006, P2.

[3] حفيظ صواليلي، صندوق النقد الدولي ينتقد سياسة الدعم في الجزائر، مقال منشور على www.djazairess.com/elkhabar/553290 بتاريخ: 2014/07/14، تاريخ الاطلاع: 2018/02/28.

2.1. تأطير رخص الاستيراد: تم إدخال تدابير رقابية لواردات سلع معينة بموجب أحكام الأمر رقم 03-04 المؤرخ جويلية 2003 كذلك القواعد التي ينص عليها قانون المالية لعام 2018 وهي:[1]

- **تدابير ذات طبيعة تعريفية:** وتشمل توسيع قائمة السلع الخاضعة لضريبة الاستهلاك المحلي (ICT) بمعدل 30٪ لعشر عائلات من المنتجات النهائية، إضافة إلى زيادة الرسوم الجمركية على 32 عائلة من المنتجات النهائية.
- **المقاييس الكمية:** تعليق مؤقت للاستيراد يغطي 45 عائلة من المنتجات النهائية.

2. سوق العمل:

1.2. اختلال سوق العمل: تظهر إحصائيات منظمة العمل الدولية منذ 2000 أن السوق الموازي يوفر 30% من إجمالي فرص العمل، **هذا الخلل في سوق العمل سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، حتى لو تم تمريره** رسميا من 30% في عام 1998 إلى 12.3% في عام 2007، وفي الواقع فإن معدل البطالة المعلن من قبل الديوان الوطني للإحصائيات غير معترف به على نطاق واسع، وخاصة من قبل الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.[2]

2.2. غياب معطيات رسمية عن القطاع الموازي: لم يتم نشر أي معطى إحصائي رسمي حول القطاع غير الرسمي، حيث أنه غالبا ما يأخذ مضمونا واسعا غير محدد بحيث يمكن أن نجد ضمن هذا التصنيف المعنيين بالخدمة الوطنية، الأشكال الخاصة للشغل، العمل المنزلي.

يقتضي تحليل حالة التحوّل في بنية وشكل سوق العمل بطريقة دقيقة تثبيت بعض المؤشرات ذات العلاقة بطبيعة مناصب العمل وتوزيع اليد العاملة حسب قطاعات النشاط والوضعية ضمن المهنة.[3]

وتبيّن القراءة في بنية توزيع اليد العاملة حسب قطاعات النشاط أنّ الجزء المهم من النشاطات موجود في قطاع الخدمات (القطاع الثالث)، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة السكان المشغلين إلى

---

[1] بيانات محصلة من الموقع الرسمي لوزارة التجارة، متاح على الرابط: www.commerce.org.dz، تاريخ الاطلاع: 2018/03/05.

[2] قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر – دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2016، ص185.

[3] محمد صايب ميزات، فؤاد نوار، بانوراما سوق العمل في الجزائر : اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة إنسانيات، متاح على الرابط: journals.openedition.org/insaniyat/

26,4% نهاية 2015، إلا أن نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تبقى جد ضعيفة أي ما يعادل 18,3% من إجمالي اليد العاملة.[1]

3.2. مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: يتضح أن تطور عدد العمال الذي يشغل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموضح في الجدول (2)، أن تشغيل اليد العاملة في القطاع الخاص في ارتفاع مستمر، ففي سنة 2017 سجل 2578279 عامل بزيادة تقدر بـ 777537 عاملا عن العدد المسجل سنة 2012، بينما انخفضت اليد العاملة في القطاع العام من 47375 عاملا سنة 2012 إلى 23679 سنة 2017، في المقابل ارتفعت نسبة المساهمة الاجمالية في التشغيل من 16,18% سنة 2012 إلى 21,43% سنة 2017.

الجدول رقم (2): تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012-2017

السنوات	عدد السكان المشتغلين	القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع	نسبة مساهمة م.ص.م في التشغيل
2012	11423000	1800742	47375	**1848117**	% 16,18
2013	10788000	1953636	48256	**2001892**	% 18,56
2014	10239000	2110665	46567	**2157232**	% 21,07
2015	10594000	2327293	43727	**2371020**	% 22,38
2016	10845000	2511674	29024	**2540698**	% 23,43
2017	12106000	2578279	23679	**2601958**	% 21,49

Source : Bulletin statistique des PME, n°22, 23, 26, 28, 30 et 31 - ONS Activité, Emploi & Chômage n°653 et 683.

ويعود ارتفاع نسبة المساهمة في التشغيل إلى زيادة معدل استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012-2017 وتحسن ظروف استقطاب العمالة، وعلى الرغم من ذلك تشير الدراسات إلى أن هناك خلل في عدد العمال المصرح بهم، نظرا لاعتماد هذا النمط من المؤسسات بدرجة ملحوظة على العمالة غير الأجرية، حيث يتولى مالك المؤسسة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد عائلته وبعض الأقارب. ويظهر ذلك جليا في مجال تجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوّعة، كما يكثر الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة، وكذا تشغيل الصبية وصغار السن. وكثيراً ما يجرى تشغيل العمالة دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية.

[1] تقرير حول النشاط الاقتصادي، التشغيل والبطالة، الديوان الوطني للإحصائيات، سبتمبر 2015، ص1.

3. السوق النقدي: لقد انتهت العديد من الدراسات إلى أن إمكانية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للائتمان محدودة في الجزائر،[1] كما أن البنوك تتجنب تمويلها لأسباب تتعلق بضعف الضمانات العينية وتدني جدارتها الائتمانية، وتزداد هذه العوامل حدة خصوصا في ظل افتقار الجزائر لمؤسسات متخصصة في التعامل مع هذا النمط من المؤسسات، وتفضيلها تمويل الأنشطة التجارية على حساب الأنشطة الإنتاجية، وتدني آليات تغطية المخاطر المرتبطة بالصرف، تغير أسعار الفائدة.

وتظهر بيانات البنك العالمي أن 80% من المؤسسات الناشئة مولت بمدخرات ذاتية بنسبة 100%[2] نتيجة لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتراض من السوق غير الرسمي وبأسعار فائدة مرتفعة جدا.[3] وبالتالي فإن صعوبة الحصول على الأموال تؤثر سلبا على تنافسية هذه المؤسسات وتحول دون انتعاشها.[4] كما كشفت الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استفادت فقط من 450 مليار دينار فقط أي ما يعادل 18% من إجمالي 2500 مليار دينار مخصصة لتمويل أما النسبة الأكبر فتوجه للقطاع العام على حساب القطاع الخاص.[5]

4. سوق رأس المال: يوجد حاليا بورصة وحيدة في العاصمة أنشئت في عام 1997، وهي غير فعالة تقريبا، حيث تضم 5 شركات فقط تشمل مجمع صيدال للأدوية وشركة إدارة فنادق الأوراسي، أليانس للتأمينات، شركة روية وشركة بيوفارم[6]، فيما يقتصر إصدار السندات المتداولة بالنسبة لــ 3 شركات فقط الخطوط الجوية الجزائرية، الجزائر تليكوم وشركة سونلغاز، ووفقا

---

[1] غزيباون علي، أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015، ص 117.

[2] عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 25- 28 ماي 2003، ص5.

[3] فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كافيا بوروبة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25 – 28 ماي 2003، ص7

[4] محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص410.

[5] قوجيل امحمد، مرجع سابق، ص 187.

[6] الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، متاح على الرابط: www.sgbv.dz، تاريخ الاطلاع: 2018/03/24.

للمعلومات التي قدمتها لجنة مراقبة عمليات البورصة (COSOB) فإن متوسط عدد الصفقات في كل دورة هو 4 مع قيمة متداولة للأسهم أقل من 4 مليون دولار أمريكي.[1]

1.4. أهداف سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد شكل إنشاء سوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر موضوعا لأشغال ومشاورات عديدة، وكان مناط تقارب مع البورصات الإقليمية والناشئة، وتتمثل أهداف هذه السوق فيما يلي:[2]

- التمويل التكميلي للتمويل المصرفي؛
- إتاحة فرصة استثمارية ومنفذ لشركات رأس المال الاستثماري؛
- تغيير هيكلية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد الموارد اللازمة لتنميتها؛
- ضمان ولاء الموظف لها من خلال صيغ تتيح له المشاركة في رأس المال؛
- تحسين سمعة واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين المالي والتجاري، وخاصة أن هذا الأمر من العوامل التي تضفي المصداقية في السوق الوطنية والدولية.

2.4. شروط القبول في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

انصبت التعديلات التنظيمية على شروط القبول حيث تميزت بتخفيف شروط الجدارة، وصار بالتالي

على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن[3]:

- تكون على شكل شركة ذات أسهم، وينبغي لها أن تعين لمدة خمس سنوات مستشارا مرافقا؛
- تفتح رأسمالها بنسبة 10٪ كحد أدنى في غضون أجل أقصاه يوم الإدراج في البورصة؛

[1] Mohamed BOUKHARI, Rôle de l'État vis-à-vis des TPE/PME dans un pays nouvellement adhérent à l'économie de marché : cas de l'Algérie, La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé, 11es Journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, 27, 28 et 29 mai 2009, INRPME, Trois-Rivières, Canada.

[2] دليل سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شركة تسيير بورصة القيم، بورصة الجزائر، الجزائر، بدون سنة النشر، ص5.

[3] الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، متاح على الرابط: www.sgbv.dz، تاريخ الاطلاع: 2018/03/24.

- تطرح للاكتتاب العلني سندات رأس المال التابعة لها، بحيث تُوزِّع على ما لا يقل عن خمسين (50) مساهما أو ثلاثة (3) مستثمرين من المؤسسات في غضون أجل أقصاه يوم الإدراج؛
- تنشر كشوفها المالية المصدقة للعامين الماضيين، ما لم تعفها اللجنة من ذلك.

5. إغراق السوق وتوسع دائرة الاقتصاد الموازي: بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 60 مليار دولار، ما يعادل 30% من الناتج الداخلي الخام نهاية 2011، وبات التوسع المتواصل لحجم الاقتصاد الموازي يمثل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الجزائري، حيث أن 50% من رقم أعمال المتعاملين الاقتصاديين ناتج عن عمليات ذات صلة بالقطاع غير الرسمي، إضافة إلى التنامي السريع للأسواق الفوضوية التي بلغ عددها 700 سوق على المستوى الوطني.

كما أن التنامي المطرد في الواردات ساهم في توسيع رقعة الاقتصاد الموازي وانحصار إنتاجية المؤسسات المحلية نتيجة لعدم قدرتها على منافسة أسعار المنتجات المستوردة، وأظهرت البيانات أن 70% من واردات الجزائر من آسيا، البرازيل، مصر وتركيا، لا تراعي معايير الجودة ومع ذلك فهي تحول بسهولة إلى الأسواق الجزائرية نتيجة ضعف الإجراءات الرقابية على الحدود[1].

6. واقع المنافسة في السوق الجزائري:

لقد عملت الجزائر على تأسيس ترسانة قانونية قوية اشتملت على الأحكام التشريعية والقانونية في ميدان الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة، وتتلخص في النصوص الأساسية التالية:

- القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 المعدل والمتمم والمحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية؛
- القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل والمتمم المتعلق بقواعد ممارسة الأنشطة التجارية؛
- الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 15 جويلية 2003 المعدل والمتمم المتعلق بالمنافسة.

يتكفل أعوان الرقابة المتدخلين في مجال مراقبة الممارسات التجارية والممارسات المضادة للمنافسة بالبحث والمعاينة لكل مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها واتخاذ، عند الاقتضاء، كل الإجراءات التحفظية المنصوص عليها في هذا الشأن.

[1] بوكروح عبد الوهاب، مقال صحفي منشور بجريدة البيان الاقتصادي متاح على الرابط:
albayan.ae/economy/the-world-today/2012-03-15-1.1611807

وعلى هذا فهم مكلفون بـــ:[1]

- تطبيق الأحكام المتعلقة بالممارسات التجارية، وشروط ممارسة الأنشطة التجارية والمنافسة؛
- متابعة حالة السوق، من خلال الوفرة والتسعيرة، وجمع واستغلال المعطيات الإحصائية الواردة؛
- إجراء جميع التحقيقات المتعلقة بالاقتصاد.

كما تجدر الاشارة أيضا إلى زيادة تأثير التزوير على أغلب العلامات التجارية الأجنبية والمحلية، فعدد قليل من العلامات التجارية الأجنبية القوية مسجلة في المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI)، وهذا يدل على سياسة التراخي ضد التزوير، فوفقا لبيانات البنك العالمي لسنة 2017 فقد عرفت طلبات تسجيل العلامات التجارية لغير المقيمين في الجزائر تذبذبا ملحوظا، حيث تم إحصاء 7159 طلب تسجيل في سنة 2012 لتنخفض خلال سنتي 2013 و2014 إلى حوالي 3.662 و 3.676 طلب على التوالي، على غرار سنة 2015 التي شهدت ارتفاعا قويا لعدد طلبات تسجيل العلامات التجارية، لتعود للانخفاض في سنة 2016 إلى حوالي 7.059 طلب تسجيل.[2]

ثالثا: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. مجتمع وعينة الدراسة:

عرفت الدراسة الميدانية توزيع 150 استمارة على ستة ولايات هي الجزائر العاصمة، وهران، تلمسان،

سيدي بلعباس، غليزان وتيارت، وقد أسفرت العملية على استرجاع 113 استمارة بمعدل تجاوز 75%، غير أنه تم استبعاد منها 24 استمارة لأسباب شكلية وأخرى موضوعية، وبذلك أصبحت عينة الدراسة تتركب من 89 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

[1] بيانات محصلة من الموقع الرسمي لوزارة التجارة، متاح على الرابط: www.commerce.org.dz، تاريخ الاطلاع: 2018/03/05.

[2] World Bank Indicators 2017, available on: www.worldbank.org, 23/02/2018.

2. أدوات إجراء الدراسة:

1.2. أداة جمع البيانات:

قصد تحليل العلاقة بين هيكل السوق وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تصميم استبيان بناء

على مجموعة من الدراسات السابقة، ثم تكييفها مع موضوع الدراسة وخصوصيات العينة. وسنقوم بمعالجة فقرتين شملت معلومات وخصائص عينة الدراسة، وكذا هيكل وخصائص السوق الذي تنشط فيه، على شكل أسئلة متعددة الخيارات.

2.2. أداة معالجة البيانات:

تم الاعتماد على برنامج Excel إصدار 2013 وكذا برنامج SPSS إصدار 24 وذلك قصد معالجة البيانات واستخراج النتائج.

3.2. قياس ثبات الاستبانة:

من أجل البرهنة على أن الاستبانة تقيس المتغيرات المستهدفة والتأكد من صدقها تم إجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقراتها بحساب معامل (Alpha Cronbach)، واتضح من النتائج أن الأداة تتمتع بمعامل ثبات عال بلغ 92% وهي نسبة مرتفعة ومقبولة لإجراء الدراسة.

3. عرض نتائج الدراسة:

1.3. التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

بالنسبة للجزء المتعلق بالمعلومات الأساسية حول المؤسسات، فقد كانت نتائجه بعد تفريغ مجموعة الاستبانات الموزعة على العينة المحددة كما يلي:

1.1.3. حجم المؤسسة:

بلغ عدد المؤسسات المصغرة التي يتراوح عدد عمالها من 1 إلى 9 عمال 30 مؤسسة بنسبة تعادل 33,7%، أما في ما يخص المؤسسات الصغيرة التي يتراوح عدد عمالها من 10 إلى 49 عامل فقد بلغ عددها 31 مؤسسة أي ما يعادل 34,8%، بينما بلغ عدد المؤسسات المتوسطة التي يتراوح عدد عمالها من 50 إلى 250 عامل 28 مؤسسة وبنسبة تقدر بـــ 31,5% من إجمالي عينة الدراسة.

2.1.3. خبرة المؤسسة:

المؤسسات التي تتعدى مدة نشأتها 10 سنوات هي الأكثر حضورا بعدد بلغ 48 مؤسسة أي ما يعادل 53,9% من إجمالي عينة الدراسة، مقارنة بالمؤسسات متوسطة الخبرة (5-10 سنوات) التي راوح عدد 29 مؤسسة وبنسبة تقدر بـــ 32,6%، في حين بلغ عدد المؤسسات الناشئة (أقل من 5 سنوات) 12 مؤسسة وهو ما يعادل 13,5%.

3.1.3. ملكية المؤسسة:

بلغ عدد المؤسسات الخاصة 75 مؤسسة أي ما يعادل 84%، في حين بلغ عدد المؤسسات العمومية 14 مؤسسة بنسبة تقدر بـــ 16%، على غرار الحرف التقليدية التي لم تسجل أي مشاركة.

4.1.3. نشاط المؤسسة:

اشتملت عينة الدراسة على 47 مؤسسة صناعية (52,8%)، و28 مؤسسة خدماتية (31,5%)، إضافة إلى 10 مؤسسات تنشط في قطاع الأشغال العمومية (11,3%)، فيما سجلت المؤسسات الناشطة في مجال الفلاحة والطاقة والمناجم نسبا ضعيفة قدرت بـــ 2,2% لكل منهما.

الشكل رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط

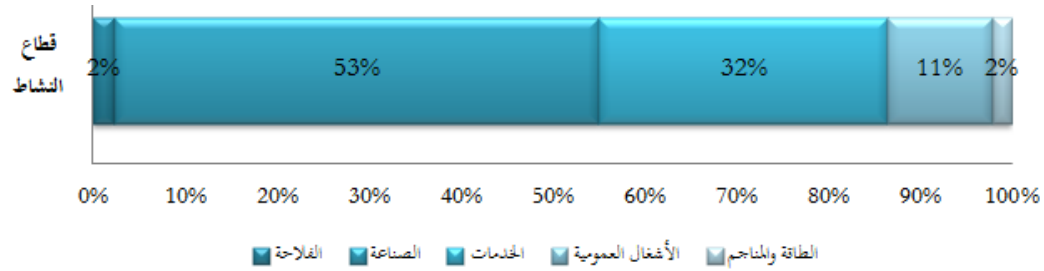

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel

ومن حيث توزيع المؤسسات الصناعية المركبة لعينة الدراسة حسب نمط نشاطها، فإن البيانات تظهر أن المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية قد احتلت المركز الأول بعدد بلغ 28 مؤسسة وبنسبة قدرت بـــ 59,6%، تليها في المركز الثاني كل من صناعة الحديد والصلب وصناعة النسيج والجلود بعدد راوح 5 مؤسسات لكل منهما، وبسنبة عادلت 10,6% على الترتيب، في حين جاءت صناعة مواد البناء في المركز الثالث بـــ 4 مؤسسات أي ما يعادل 8,5%، بينما احتلت كل من الصناعات الكيميائية والبلاستيكية، الصناعات الميكانيكية

والكهربائية وكذا صناعة الورق والخشب مراكز متأخرة بنسب تراوحت بين 4,3% و2,1% من إجمالي المؤسسات الصناعية على الترتيب.

2.3. تحليل نتائج الاستبانة:

1.2.3. سوق العمل:

لقد عبرت عينة الدراسة من خلال الجدول (3) على أن علاقة التعاون بين العامل والرئيس تصدرت مركبات سوق العمل بمتوسط حسابي راوح 3,78، يليها في المركز الثاني صرامة قوانين العمل بمتوسط حسابي راوح 3,75، للعلم فإن هاذين العنصرين حققا درجة تقييم عالية، على غرار أجور العمال التي سجلت متوسطا حسابيا بلغ 3,31 وبدرجة متوسطة، كما نلاحظ التوافق بين إجابات عينة الدراسة نظرا للقيم المتدنية التي سجلها الانحراف المعياري لمركبات هذا السوق.

الجدول رقم (3): هيكل سوق العمل الذي تنشط فيه عينة الدراسة

مركبات سوق العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
علاقة التعاون بين العامل والرئيس	3,78	0,88	عالي
مرونة قوانين العمل	3,75	0,91	عالي
أجور العمال إلى الانتاجية	3,31	0,76	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

2.2.3. السوق النقدي والمالي:

نلاحظ من خلال الجدول (4) أن نسبة التمويل الذاتي إلى التمويل الخارجي احتلت المرتبة الأولى ضمن عناصر السوق المالي بمتوسط حسابي قدر بـــ 3,47 وبدرجة عالية، في حين سجلت كل من العناصر المرتبطة بتوافر الخدمات المالية، القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، سهولة الحصول على القروض ومرونة النظام المصرفي درجات تقييم متوسطة حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين 2,73 و3,35. بينما جاء عنصر توفر الخدمات المالية في المركز الأخير بمتوسط حسابي بلغ 2,17 وبدرجة ضعيف.

الجدول رقم (4): هيكل السوق النقدي والمالي الذي تنشط فيه عينة الدراسة

مركبات السوق النقدي والمالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
توافر الخدمات المالية	3,35	0,97	متوسط
القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية	3,31	0,91	متوسط
نسبة التمويل الذاتي إلى التمويل الخارجي	3,47	1,16	عالي
سهولة الحصول على القروض	2,80	1,16	متوسط
توفر رأس المال المخاطر	2,17	1,24	ضعيف
مرونة النظام المصرفي	2,73	1,05	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

3.2.3. سوق السلع والخدمات:

يتبين من خلال الجدول الموالي أن مركبات سوق السلع والخدمات قد سجلت درجات متوسطة إلى عالية، حيث تصدرت درجة تلبية طلبيات العملاء المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـــ 3,90 يليها أثر المعدلات الضريبية بمتوسط حسابي 3,51، على غرار عنصر التحكم في السوق ورخص التصدير والاستيراد الذين حققا متوسطين حسابيين بلغا 3,35 و3,29 على التوالي.

الجدول رقم (5):هيكل سوق السلع والخدمات الذي تنشط فيه عينة الدراسة

سوق السلع والخدمات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
مدى التحكم بالسوق	3,35	0,93	متوسط
أثر المعدلات الضريبية	3,51	1,00	عالي
رخص التصدير والاستيراد	3,29	1,17	متوسط
درجة تلبية طلبيات العملاء	3,90	0,91	عالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

4.2.3. خصائص السوق:

من الجدول الموالي نلاحظ أن اشتداد حدة المنافسة هي الخاصية الأكثر تمييزا للأسواق التي تنشط فيها عينة الدراسة بحيث احتلت المركز الأول بمتوسط حسابي يقدر بـــ 4,09، يليها اتساع حجم الأسواق المحلية بمتوسط حسابي يقدر بـــ 3,66، بينما اعتبرت عينة الدراسة أن نمو السوق الذي تنشط فيه ودرجة استقراره متوسطة إلى حد ما وذلك بمتوسط حسابي بلغ 3,29 و 3,07 على التوالي، بالإضافة إلى درجة تأثير الأسواق الموازية على نشاطها والذي عبرت عنه بمستوى منخفض

وبمتوسط حسابي يقدر بـــ 2,64. كما نلاحظ أن الانحرافات المعيارية قد سجلت قيما ضعيفة وهو ما يعكس التقارب في وجهة نظر مسيري المؤسسات محل الدراسة.

الجدول رقم (6): خصائص السوق الذي تنشط فيه عينة الدراسة

خصائص السوق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
حجم الاسواق المحلية	3,66	0,99	عالي
درجة استقرار السوق الذي تنشط فيه المؤسسة	3,07	0,92	متوسط
درجة نمو السوق الذي تنشط فيه المؤسسة	3,29	0,86	متوسط
حجم المنافسة	4,09	0,86	عالي
تأثير الأسواق الموازية	2,64	1,13	منخفض

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

4. مناقشة نتائج الدراسة:

1.4. سوق العمل:

إن تداخل المحددات المتعلقة بسوق العمل كزيادة الضغط على الوظيفة العمومية من أجل استيعاب الكتلة العمالية الفائضة، واختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، إضافة إلى تزايد فرص التشغيل بالسوق الموازي، قد صعب مسألة تحديد إطار دقيق لمفهوم سوق العمل في الجزائر، ومن جهة أخرى فإن عينة الدراسة ومن خلال المقابلة مع بعض مسؤوليها، تبين أنها تعتمد بدرجة ملحوظة على العمالة غير الأجرية، حيث يزاول صاحب المؤسسة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب. ويبرز ذلك بوضوح في مجال تجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوّعة، كما يكثر الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة، وكذا تشغيل الصبية وصغار السن. وكثيراً ما يجرى تشغيل العمالة دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية كصندوق التأمينات الاجتماعية.

كما يتبين أيضا أن عينة الدراسة اعتبرت أن كلا من علاقة التعاون بين الرئيس والعامل وكذا مرونة قوانين العمل جيدة، وقد تؤشر هذه النتائج مبدئيا على عاملين، أولهما هو أن الممارسات المعتمدة من قِبَل عينة الدراسة تأخذ في الحسبان البعد القانوني أكثر منه تحفيزي، أما العامل الثاني فيرتبط بطبيعة علاقة القرابة التي تجمع بين العامل والرئيس. إلا أن التحليل الحقيقي لهذا الجانب من خلال استقصاء المعلومات من شريحة العمال العاديين، فيتضح أن ظروف العمل في بعض

المؤسسات قاسية ولا تراعي في أغلب الحالات الظروف النفسية أو الصحية للعامل، إضافة إلى غياب الحوافز المادية والمعنوية وكذا الابتزاز التي يتعرضون لها من طرف أرباب العمل.

كما توضح البيانات أن أجور العمال إلى الانتاجية تعبر متوسطة وهو ما يفسر ضعف عينة الدراسة في تحمل التكاليف المالية المترتبة عن النشاط الوظيفي العادي لها، ومن المفترض أن تغلب هذه الظاهرة لدى المؤسسات التي هي في مرحلة الانطلاق أو مصغرة الحجم، إلا أنه وبالنظر إلى المعطيات السابقة فإن حوالي 87% من عينة الدراسة تفوق مدة حياتها الخمس سنوات، و66% منها صغيرة ومتوسطة الحجم، وهو ما يؤشر على أن هذا المشكل ينتشر عبر المؤسسات على اختلاف أحجامها ومدة حياتها، الأمر الذي لا يعتبر محفزا قويا لتعزيز قدرتها التنافسية.

2.4. السوق النقدي والمالي:

إن ضعف بنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في جانبها المالي يدفعها بقوة للبحث عن مصادر تمويل خارجية، وتعتبر البنوك السبيل الوحيد لحل هذا الإشكال وقدرتها على تغطية متطلبات عينة الدراسة على الأمد البعيد، إلا أنها سرعان ما تصطدم بعدة عوائق كتعقد إجراءات الاستفادة من القروض، مستوى الضمانات المطلوبة وارتفاع معدلات الفائدة، وهو ما يفسر توجه المسؤولين إلى تمويل عينة الدراسة بالمدخرات الشخصية، أو البحث عن مصادر أخرى غير رسمية، إضافة إلى أن معظم هيئات الدعم تركز على جانب المرافقة والاستشارة وكذا تمويل المؤسسات في مرحلة الانطلاق، وهو ما تبين من خلال المقابلة أن معظم عينة الدراسة نشأت بدفعة من الأجهزة الحكومية كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

كما أن هناك دلالة واضحة عن سوء العلاقة بين المؤسسات المالية وعينة الدراسة (كما صرح مسؤولوها)، حيث أنها تميل لتمويل العمليات التجارية المرتبطة بالتصدير والاستيراد، فضلا عن تمييزها للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، كما تعزف في الكثير من الأحيان عن تقديم القروض لاعتبارات تتعلق بإمكانياتها المالية المحدودة، وبارتفاع نسبة المخاطر المحتملة وضعف التأمينات المقدمة من طرف عينة الدراسة، كما تشير في نفس السياق إلى غياب لشركات تمويل رأس المال المخاطر وحتى النقص في تخصيص داخل البنوك أقساما خاصة بالتعامل مع هذا الصنف من المؤسسات.

ومن جهة أخرى فإن محدودية مؤهلات أرباب العمل تساهم بشكل سلبي في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وهو ما يمليه الطابع العائلي للملكية والمركزية في التسيير، علاوة أيضا على محدودية قدرتها على تحمل تكاليف الخدمات المالية كتأمين الممتلكات والعمال، وخدمات المشورة المالية، والإدخار، وضعف الثقة في الدفع الالكتروني ونقص واضح في خدمة الائتمان.

3.4. سوق السلع والخدمات:

إن المرونة التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما في مجال استقبال الطلبيات والسرعة في إعداد المنتجات وطرق الاستجابة لتغيرات السوق، جعلتها تعبر عن درجة عالية بخصوص مدى تلبية طلبيات العملاء، كما يتعلق هذا العامل أيضا بطبيعة نشاط المؤسسة حيث أن عينة الدراسة تتركب من 31,4% من المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية وكذا 31,4% أيضا تنشط في مجال الخدمات، وهو ما يفسر ارتفاع حجم الطلب على المنتجات أو الخدمات ذات الاستهلاك الواسع، كما أن تعدد فرص العرض بالنسبة للعملاء تدفع عينة الدراسة للعمل بقوة قصد الوفاء

.بمتطلبات الزبائن في أدنى مدة وبأعلى جودة ممكنة.

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع معدل الضرائب والرسوم المطبقة على أنشطة عينة الدراسة وما صاحبه من ضغوطات جبائية ساهم بشكل سلبي في تزايد الأعباء المالية عليها، وفي هذا الصدد فإن أغلبها تحاول معالجة هذا الإشكال من خلال تصريح العمال، أو تضييق خطوط الانتاج أو حتى الإفلاس في بعض الحالات، كما أن الحوافز الضريبية المقدمة لتشجيع التنمية المحلية، والتي تتضمن الإعفاء الضريبي لفترات عادة ما تكون معقدة، وتخدم الكيانات الكبيرة خصوصا، الأمر الذي أدى إلى تزايد إقبال عينة الدراسة على ممارسة أنشطتها التجارية في الأسواق الموازية وتفاقم ظاهرة التهرب الضريبي.

كما تجدر الإشارة في هذا المقام أيضا إلى الضغط الحكومي على عمليات التجارة الخارجية من خلال إصدار رخص التصدير والاستيراد والتي تحد من حرية التبادل وتحصر تعاملات عينة الدراسة مع العالم الخارجي، إضافة إلى تضييق الخناق على توريد بعض المواد والمنتجات نصف المصنعة التي تدخل في العملية الانتاجية للمؤسسة، زيادة على ذلك، وجود عراقيل جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية والبعد عن

التطبيقات والأعراف الدولية، فضلا عن انتشار الفساد، المحسوبية والبيروقراطية التي زادت من تدهور القدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة.

وفي نفس السياق فإن عينة الدراسة تعرف محدودية في التحكم في السوق نظرا لتعدد المتغيرات المؤثرة فيه، وكذا الطبيعة الديناميكية التي تفرضها العولمة الاقتصادية وعمليات اندماج الأسواق وهو ما يفسر الحضور القوي للمنتجات البديلة، ارتفاع عدد المنافسين وتذبذب الحصص السوقية، فضلا عن تسارع المبادلات التجارية والتغير المستمر في سلوكيات الزبائن.

4.4. خصائص السوق:

من خلال النتائج السابقة يتضح أن عينة الدراسة تنشط في أسواق شديدة المنافسة نتيجة تواجد عدد كبير من المتعاملين المحليين والأجانب، إلا أن ذلك لا يعتبر تهديدا من منظور انحصار فرص توسيع الحصة السوقية كون أن عينة الدراسة تدرك مدى اتساع حجم رقعة المعاملات المحلية.

ومن جهة أخرى فقد عبرت عينة الدراسة على أن السوق الذي تنشط فيه مستقر نوعا ما كما أنه يعرف وتيرة نمو متوسطة، وذلك لاعتبارات تعود إلى حركية حواجز الدخول والخروج وهو ما يؤثر في تطور عدد المنافسين، الموردين وحتى استراتيجيات استقطاب العملاء مما يؤدي إلى تذبذب الحصص السوقية نتيجة المزاحمة على قنوات التوزيع، بالإضافة إلى ديناميكية خطوط الانتاج واختلاف تشكيلة وتركيبة الأسعار.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك تأثير نسبي للأسواق الموازية على نشاط المؤسسات محل الدراسة لا سيما في ظل تسارع ظاهرة تزوير العلامات التجارية، والتنامي المطرد في مساحات النشاط الموازي، بالإضافة إلى انحصار تنافسية عينة الدراسة بسبب إغراق الأسواق نتيجة ارتفاع الواردات الآسيوية.

في حين أنه تبقى توجهات عينة الدراسة نحو تدويل منتجاتها أو أنشطتها بعيدة نسبيا عن الأهداف والانشغالات الأولية لها وهو ما عبرت عنه من خلال عزوفها عن استهداف بعض الأسواق الأجنبية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدم امتلاك هذه المؤسسات للمقومات الأساسية للتدويل، كما أن ضعف بنيتها وحساسيتها تجاه تقلبات بيئة الأعمال الدولية يجعلها تفضل البحث عن استقرار واستدامة كيانها عوض تحمل المخاطرة لاغتنام الامتيازات التي تنتج جراء تدويل منتجاتها أو أنشطتها.

5. اختبار فرضيات الدراسة:

تنص **الفرضية الرئيسية** على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0,05$) بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيكل السوق الذي تنشط فيه. وقصد إجراء اختبار دقيق لهذه الفرضية فقد تم تحليلها إلى أربع فرضيات جزئية وهي كالآتي:

الفرضية الجزئية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل الذي تنشط فيه.

بما أن مستوى الدلالة (sig=0,039) وقيمة F المحسوبة (2,103) أكبر من قيمة F الجدولية (2,040)، إذن نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل الذي تنشط فيه.

الفرضية الجزئية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسوق النقدي والمالي الذي تنشط فيه.

بما أن مستوى الدلالة (sig=0,000) وقيمة F المحسوبة (3,960) أكبر من قيمة F الجدولية (1,836)، إذن نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسوق المالي والنقدي الذي تنشط فيه.

الفرضية الجزئية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق السلع والخدمات الذي تنشط فيه.

بما أن مستوى الدلالة (sig=0,006) وقيمة F المحسوبة (2,646) أكبر من قيمة F الجدولية (1,992)، إذن نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق السلع والخدمات الذي تنشط فيه.

الفرضية الجزئية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائص السوق الذي تنشط فيه.

بما أن مستوى الدلالة (sig=0,005) وقيمة F المحسوبة (2,809) أكبر من قيمة F الجدولية (1,992)، إذن نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق

ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل الذي تنشط فيه.

الجدول رقم (7): تحليل التباين الأحادي للقدرة التنافسية لعينة الدراسة تبعا لهيكل وخصائص السوق

المتغير	تحليل التباين لسوق العمل		
	درجة الحرية	F	Sig
القدرة التنافسية	(9---79)	2,103	0,039

المتغير	تحليل التباين للسوق المالي		
	درجة الحرية	F	Sig
القدرة التنافسية	(17---71)	3,960	0,000

المتغير	تحليل التباين لسوق السلع		
	درجة الحرية	F	Sig
القدرة التنافسية	(11---77)	2.646	0,006

المتغير	تحليل التباين لخصائص السوق		
	درجة الحرية	F	Sig
القدرة التنافسية	(10---78)	2.809	0,005

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ومن خلال النتائج السابقة نرفض الفرضية الصفرية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تنافسية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيكل السوق الذي تنشط فيه.

الخاتمة:

إن السمات المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جعلتها من أكثر الكيانات حساسية تجاه تسارع المتغيرات الدولية، كما أن تعقد وتداخل مركبات البيئة الاقتصادية المعاصرة جعل تحليل هيكل وخصائص السوق الجزائري مسألة في غاية التعقيد، وذلك لاعتبارات تتعلق بصعوبة قياس تأثير العوامل المشوهة لاستقرار السوق وتوجهاته العامة، فضلا عن ضعف دلالة المؤشرات التي يمكن من خلالها بلورة رؤية موضوعية حول إدراك نموذجية بنية السوق، وعلى الرغم من كون القراءة المقدمة في هيكل السوق الجزائري تعتبر محدودة إلى درجة ما إلا أنها ساهمت بشكل واضح في تحليل علاقة التباين بين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى تباين مركباته الأساسية.

اختبار الفرضيات:

- تنص الفرضية الأولى أن تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتحدد تبعا لطبيعة السوق الذي تنشط فيه ودرجة توازنه، وبالتالي نؤكد صحة الفرضية.

- تنص الفرضية الثانية أنه يمكن تفسير مستوى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر استنادا إلى تحليل العلاقة بين مركبات السوق الذي تنشط فيه، وبالتالي نؤكد صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

- يعاني سوق السلع والخدمات في الجزائر من تشوهات تتعلق بتصويب سياسات الدعم الحكومي للأسعار، وزيادة الضغط على حركية التجارة من خلال رخص التصدير والاستيراد؛
- يعرف سوق العمل اختلالات بنيوية تتعلق بتوزيع اليد العاملة في النشاطات الأقل توليدا للثروة إضافة إلى انحراف الاتجاه العام للطلب على العمل نحو القطاع الموازي؛
- تفتقر تركيبة السوق النقدي إلى الأجهزة المختصة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن تعقد بيئته التمكينية عجل بمحدودية فرص الاستفادة من مصادر التمويل؛
- يعتبر خمول النشاط المالي وعدم جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم المؤشرات المفسرة للتأخر النسبي في اندماجها في السوق المالي؛
- تعود أسباب انحصار تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تنامي تأثير ظاهرة إغراق السوق، تزوير المنتجات وتوسع دائرة النشاطات الموازية.

توصيات الدراسة:

- تعزيز عمليات الرقابة على الممارسات التجارية وكذا الممارسات المنافية للمنافسة، بما في ذلك تزوير العلامات التجارية والاحتكار والعمل على تأسيس لجان مختصة في ضبط بيانات القطاع الموازي؛
- توجيه القطاع المصرفي للاهتمام بتمويل القطاع الخاص، واستحداث مؤسسات خاصة للتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترقية السياسات، الأجهزة والتطبيقات الوطنية بما يتوافق مع متطلبات البيئة الاقتصادية المعاصرة؛
- تصويب السياسات الحكومية لدعم الأسعار وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استثناءات تخص نشاط التصدير والاستيراد، إضافة إلى العمل على زيادة التحفيزات لاستقطاب هذا النمط من المؤسسات للاندماج في السوق المالي.

الإحالات والمراجع:

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. غزيباون علي، أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015.
2. فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
3. قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر – دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2016.
4. لزهر العابد، "إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013.

المقالات والأوراق البحثية:

1. صندوق النقد الدولي ينتقد سياسة الدعم في الجزائر، مقال منشور على www.djazairess.com/elkhabar/553290.
2. عامر محمد وجيه خربوطلي، العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014.
3. محمد صايب ميزات، فؤاد نوار، بانوراما سوق العمل في الجزائر : اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة إنسانيات، متاح على الرابط: /journals.openedition.org/insaniyat

الملتقيات العلمية:

1. عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 25- 28 ماي 2003.
2. فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كافيا بوروبة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25 - 28 ماي 2003.

التقارير والدوريات:

1. دليل سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شركة تسيير بورصة القيم، بورصة الجزائر، الجزائر بدون سنة النشر.
2. تقرير حول النشاط الاقتصادي، التشغيل والبطالة، الديوان الوطني للإحصائيات، سبتمبر 2015.

مراجع أخرى:

1. بوكروح عبد الوهاب، مقال صحفي منشور بجريدة البيان الاقتصادي متاح على الرابط:
albayan.ae/economy/the-world-today/2012-03-15-1.1611807

المواقع الالكترونية:

1. الموقع الرسمي لوزارة التجارة، متاح على الرابط: www.commerce.org.dz
2. الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، متاح على الرابط: www.sgbv.dz

3. الموقع الرسمي للبنك العالمي، متاح على الرابط: www.world bank.org

Les Articles:

1. Andrea Némethné Gal, Competitiveness of Small and Medium Sized Enterprises: a Possible Analytical Framework, HEJ-ECO, January 15, 2010.
2. Chosniel Elikem Ocloo, Selorm Akaba, David Kwaku Worwui-Brown, Globalization and Competitiveness: Challenges of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Accra-Ghana, International Journal of Business and Social Science, Vol. 5 No. 4 [Special Issue – March 2014].
3. Daniel Sorin Manole, Elena Nisipeanu, Răzvan Decuseară, Study on the competitiveness of Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) in Vâlcea County, Theoretical and Applied Economics Volume XXI, No.4(593), 2014.
4. Nathalie CARRE, L'ETUDE DE VOTRE MARCHÉ : vos clients et vos concurrents, CCI Entreprendre, Fevrier 2015.
5. Ramadhilla Maghfira Utami, Donald Crestofel Lantu, Development Competitiveness Model for Small-Medium Enterprises among the Creative Industry in Bandung, Procedia - Social and Behavioral Sciences (115) 2014.
6. Sibel Ahmedova, Factors for Increasing the Competitiveness of Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs) In Bulgaria, Procedia - Social and Behavioral Sciences, (195) 2015.
7. Rajesh K. Singh, Suresh K. Garg, S.G. Deshmukh, The competitiveness of SMEs in a globalized economy: Observations from China and India, Management Research Review, Vol. 33 No. 1, 2010.

Les Journaux Officiels:

8. Loi n°17-02 du 10 Janvier 2017 portant la loi d'orientation sur la promotion des petites et moyennes entreprises (PME), Journal Officiel Algérien, n°02/2017.

Les Conferences:

9. Cristina Caffarra & Oliver Latham, Market Definition in the Digital Age, "Pros And Cons Of Market Definition" Annual Konkurrensverket Conference, Stockholm, 3 November 2017.
10. Mohamed BOUKHARI, Rôle de l'État vis-à-vis des TPE/PME dans un pays nouvellement adhérent à l'économie de marché : cas de l'Algérie, La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé, 11es Journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, 27, 28 et 29 mai 2009, INRPME, Trois-Rivières, Canada.

Les Rapports:

1. Globalization of Production and the Competitiveness of Small and Medium-sized Enterprises in Asia and the Pacific:Trends and Prospects, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, United Nations, New York, 2009.
2. Klaus Schwab, Global Competitiveness Report 2015-2016, World Economic Forum, Switzerland.

Les Thèses:

11. Philippe Aurier, Analyse de la structure des marchés et étude du concept de concurrence entre les marques : une application sur données de panel, Thèse de Doctorat, Ecoles des Hautes d'Etudes Commerciales, Jouy-En-Josas, France, 1990.

Autres:

12. La Définition du Marché, SAJE, Montréal, Canada, 2006.